

# أنثروبولوجيا السلطة والمجتمع في بنين: استراتيجية القطيعة ودلالاتها (تحليل شامل لأزمة 2024-2025)

ACFS

الباحث: أ/ حسن صابر الفلت

## مقدمة:

في أدبيات العلوم السياسية والأنثروبولوجيا الأفريقية، احتلت جمهورية بنين (داهومي سابقاً) مكانة مرجعية فريدة لما يُعرف بـ "الاستثناء البنيني". فمُنذ المؤتمر الوطني للقوى الحية للأمة في فبراير 1990، الذي أنهى الحكم الماركسي- اللينيني للجنرال ماتيو كيريكو، قدمت بنين للعالم نموذجاً نادراً للانتقال الديمقراطي السلمي القائم على التوافق وإدارة التعددية الإثنية والسياسية عبر الحوار.<sup>1</sup> كانت هذه السردية، التي صمدت لثلاثة عقود، تقوم على عقد اجتماعي ضمني: السلطة لا يحتكرها واحد، والنخبة السياسية تدير خلافاتها داخل المؤسسات لا خارجها.

بيد أن التحولات الدراماتيكية التي شهدتها البلاد منذ وصول رجل الأعمال باتريس تالون إلى السلطة في 2016، وصولاً إلى الزلزال السياسي والأمني المتمثل في محاولة انقلاب السابع من ديسمبر 2025، تشير إلى أننا لسنا أمام مجرد تراجع ديمقراطي ومؤسسي تقليدي، إنما نحن أمام عملية إعادة هندسة جذرية لبنية السلطة والمجتمع والدولة.<sup>4</sup> إن شعار (القطيعة) الذي رفعه تالون لم يكن مجرد برنامج انتخابي، بل كان إعلاناً عن نهاية دولة التوافق وبدء عصر الدولة التنموية السلطوية، حيث يتم استبدال الشرعية السياسية بشرعية الإنجاز الاقتصادي، وحيث تتحول الدولة نفسها إلى أداة لخدمة مشروع اقتصادي خاص.

يهدف هذا التقرير الاستقصائي المطول إلى تقديم قراءة أنثروبولوجية- سياسية شاملة للحدث البنيني الراهن. سنقوم بتفكيك طبقات الأزمة المترابكة: من الصراع الدامي داخل السلطة الحاكمة (قضية بوكو- هوميكي)، إلى الانفجار العسكري في ديسمبر 2025، مروراً بآليات السيطرة الاقتصادية المتمثلة في احتكار القطن والميناء ثم الهندسة القانونية للقمع والمتمثل في القانون الرقمي، وصولاً إلى إعادة اختراع التقاليد الثقافية والشعبية وتأطيرها كقانون المشيخة 2025 والتشابكات الجيوسياسية المعقدة مع نيجيريا والساحل المشتعل.

## الفصل الأول: محاولة انقلاب 7 ديسمبر 2025

لم يكن صباح الأحد، 7 ديسمبر 2025، مجرد يوم آخر في روزنامة الانقلابات الأفريقية المعتادة. ففي بلد لم يشهد محاولة انقلابية عسكرية جدية منذ عقود، جاء إعلان اللجنة المسماة بـ "اللجنة العسكرية لإعادة التأسيس" ليضرب في الصميم سردية الاستقرار التي يروج لها نظام تالون.<sup>6</sup> هذا الحدث لا يمكن قراءته كحدث أمني معزول، بل كعَرَض متأخر لمرض عضال ينخر في جسد المؤسسة العسكرية والعلاقة المدنية- العسكرية في بنين.

ونأتي هنا للنقطة الأولى: من هم المؤسسون الجدد؟

الوجه الأبرز في هذه المحاولة كان المقدم باسكال تيغري. أنثروبولوجياً، اختيار تيغري لقيادة التحرك يحمل دلالات عميقة. فهو ليس جنراً مكتبياً من نخب كوتونو المترفة، بل هو قائد ميداني بامتياز.

حيث شغل تيغري منصب قائد الكتيبة الثالثة للأسلحة المشتركة، ثم قائداً للقوات الخاصة في الحرس الوطني.<sup>9</sup> هذه الوحدات هي رأس الحربة في الحرب الشرسة والمنسية التي تخوضها بنين ضد الجماعات الجهادية في الشمال في حديقة بندجاري ومنطقة W.

- ويمثل انخراط ضابط من الخطوط الأمامية دلالة لا تخفى عن الأنظار حيث يعكس الهوة النفسية والاجتماعية المتسعة بين الجنود الذين يواجهون الموت يومياً في الشمال، وبين القيادة السياسية في القصر الرئاسي "مارينا" في كوتونو، التي قد يُنظر إليها على أنها منشغلة بتكديس الثروة أو تصفية الحسابات السياسية.<sup>8</sup>
- **البيان الأول:** في ظهورهم المتلفز القصير، استخدم الانقلابيون مصطلحات كإعادة التأسيس والسيادة، مبررين تحركهم بالفشل الأمني في الشمال، وإهمال الجنود، وغلاء المعيشة.<sup>8</sup> هذه المفردات تستعار بوضوح من القاموس السياسي للمجالس العسكرية (بالنظر إلى البيانات العسكرية المختلفة) في الساحل (مالي، بوركينا فاسو، النيجر)، مما يشير إلى عدوى أيديولوجية بدأت تتسرب إلى عقيدة الجيش البنيني الذي كان يُعتبر جمهورياً بامتياز.<sup>10</sup>

## 1.2 ديناميات الفشل: لماذا لم تسقط كوتونو؟

على عكس نيامي أو باماكو، فشل انقلاب كوتونو في ساعات. التحليل الدقيق للأحداث يكشف عن عوامل هيكلية وخارجية حاسمة:

- (1) **غياب الحاضنة الشعبية الفورية:** رغم السخط الشعبي، لم ينجح الانقلابيون في تحشيد الشارع فوراً. النظام السياسي في بنين، رغم تأكله، لا يزال يمتلك شبكات شعبية قوية في الجنوب.
- (2) **انقسام الجيش:** لم تكن المؤسسة العسكرية كتلة واحدة خلف تيغري. الحرس الجمهوري، الذي تم تطهيره وإعادة بنائه ليكون موالياً لتالون (خاصة بعد قضية بوكو-هوميكبي)، بقي موالياً.<sup>6</sup>
- (3) **العامل الخارجي الحاسم (عقيدة تينوبو):** هذا هو المتغير الأكثر أهمية. تدخلت نيجيريا، الجار العملاق، بثقل عسكري مباشر وغير مسبوق. بناءً على طلب من حكومة تالون، أمر الرئيس النيجيري بولا تينوبو القوات الجوية النيجيرية بالسيطرة على المجال الجوي البنيني وقصف مواقع المتمردين في معسكر "توغبين".<sup>10</sup>

هذا التدخل يمثل تحولاً في عقيدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيكواس من الردع الدبلوماسي إلى الحماية العسكرية المباشرة للأنظمة الحليفة، خاصة بعد فشلها في النيجر، وتهديد تينوبو للتدخل في 2023. بالنسبة لنيجيريا، سقوط بنين في فلك الانقلابات يعني تطويقاً كاملاً لها بأنظمة عسكرية معادية، وتهديداً مباشراً لمراتها التجارية الحيوية.

### 1.3 التطهير والمحاكمات

ما تلا فشل الانقلاب كان عملية تطهير واسعة النطاق. تشير التقارير إلى اعتقال حوالي 30 عسكرياً ومدنياً واحداً، ومثولهم أمام محكمة "CRIET" سيئة السمعة في جلسات استمرت حتى وقت متأخر من الليل.<sup>14</sup> التهم الموجهة (الخيانة، القتل، التآمر) تعني عملياً القضاء على أي جيوب للمعارضة داخل الجيش. ومع ذلك، يظل هروب المقدم تيغري المحتمل إلى توغو مصدراً لقلق دائم للنظام، حيث يمكن أن يتحول إلى رمز للمقاومة المسلحة المحتملة بعد ذلك.<sup>16</sup>



## الفصل الثاني: غلق منافذ التغيير السياسي السلمي (بوكو وهوميكي):

إذا كان انقلاب ديسمبر هو الانفجار الظاهر، فإن الزلزال الحقيقي الذي صدع أركان النظام وقع قبل ذلك بأشهر، مع انهيار التحالف الثلاثي الذي حكم بنين منذ 2016: تالون، وأوليفر بوكو، وأوزوالد هوميكي. هذه القصة هي دراسة حالة كلاسيكية في "أنثروبولوجيا الخيانة السياسية" داخل الأنظمة النيوباتريمونية ( مصطلح يقصد به وصف نظم الحكم التي تتمحور حول شخص واحد حاكم، يرسم خريطة المسؤوليات والمكافآت وتدار التحالفات والموارد على أساس الولاء لهذا الشخص)

### 2.1 قضية أوليفر بوكو

أوليفر بوكو لم يكن شخصية عادية. كان يُلقب بنائب الرئيس الفعلي، علاقته بباتريس تالون تعود لسنوات طويلة من الشراكة في عالم الأعمال والمنفى في باريس. كان بوكو هو المهندس المالي والسياسي الذي أوصل تالون للسلطة.<sup>18</sup>

- خطيئة بوكو السياسية لم تكن الفساد (المعترف بيه كجزء من بنية السلطة ذاتها) بل كان الطموح. بدأ بوكو يلمح، ثم يخطط علناً، للترشح للرئاسة عام 2026 لخلافة تالون، الذي يفترض دستورياً أن تنتهي ولايته الثانية والأخيرة.<sup>19</sup>
- **تحالف الجيل الجديد:** تحالف بوكو مع أوزوالد هوميكي، وزير الرياضة السابق والشاب الطموح الذي استقال من الحكومة في 2023 ليتفرغ لدعم مشروع بوكو الرئاسي.<sup>21</sup> هذا التحالف بين رجل المال والشباب شكل تهديداً وجوياً لخطط تالون، سواء كان ينوي التمديد لنفسه أو توريث السلطة لشخصية أضعف يسهل التحكم بها.

- في سبتمبر 2024، تم اعتقال الرجلين في عملية درامية. الرواية الرسمية، التي قدمها المدعي العام لمحكمة CRIET، تقول إن هوميكي ضُبط متلبساً وهو يسلم ست حقائب تحتوي على 1.5 مليار فرنك أفريقي (حوالي 2.5 مليون دولار) للعقيد دجيمون تيفويدجيري، قائد الحرس الجمهوري، لشراء ولائه وتنفيذ انقلاب في 27 سبتمبر 2024.<sup>19</sup>

ويرى العديد من المراقبين أن توقيت وطريقة الاعتقال تشير إلى عملية فخ مدبرة. الحرس الجمهوري هو الوحدة الأكثر ولاءً لتالون، ومن المستبعد أن يقوم قائده بالتفاوض مع بوكو دون علم الرئيس. العملية تبدو وكأنها تصفية سياسية مغلفة بغلاف جنائي.

### 2.3 الحكم النهائي وإغلاق ملف الخلافة

في سياق متصل بتطورات ديسمبر 2025، أصدرت المحكمة حكماً قاسياً بالسجن لمدة 20 عاماً على كل من بوكو وهوميكي، بالإضافة إلى غرامات مالية ضخمة ومصادرة ممتلكات.<sup>23</sup>

- هذا الحكم ينهي فعلياً أي طموح سياسي لبوكو، ويقطع الطريق على أي انشقاق داخل النخبة الحاكمة.

والرسالة كانت واضحة وهي أن الولاء لتالون يجب أن يكون مطلقاً، ولا توجد حصانة تاريخية للأصدقاء والأقربين ناهيك عن المعارضين. بهذا، تحولت السلطة في بنين من حكم الأوليغارشية (نخبة رجال الأعمال الحاكمة) إلى حكم الفرد المطلق.

### الفصل الثالث: الاقتصاد السياسي لـ "القطيعة"

القطيعة هي مصطلح سنه تالون تعني فك الارتباط مع ديمقراطية مؤتمر التوافق 1990 ونظام تعددية النخب، وفهم صلاية النظام وقسوته في آن واحد، يجب النظر إلى بنيته الاقتصادية. باتريس تالون لم يكتفِ بالحكم، بل قام بدمج الدولة مع إمبراطوريته التجارية بشكل غير مسبوق في تاريخ غرب أفريقيا، مما خلق نموذجاً يمكن تسميته بـ "دولة الشركة القابضة".

#### 3.1 احتكار القطن

القطن هو شريان الحياة للاقتصاد البنيني، ومصدر الدخل الرئيسي لملايين المزارعين. تحت حكم تالون، أصبح هذا القطاع ملكية خاصة بحكم الواقع.

- **هيكلية الاحتكار:** يمتلك تالون وعائلته 51% من شركة تطوير القطن (SODECO)، والتي تحتكر شراء وتجهيز القطن، بينما تمتلك الدولة الـ 49% المتبقية.<sup>26</sup>
- **تضارب المصالح:** هذا الوضع يعني أن الرئيس يبيع القطن لنفسه، ويحدد الأسعار بصفته رئيساً للدولة، ثم يجني الأرباح بصفته مساهماً رئيسياً. هذا لم يعد فساداً بالمعنى التقليدي (تجاوز للقانون)، بل أصبح هو القانون نفسه.
- **أزمة المزارعين:** أدى هذا الاحتكار، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية (التي تسيطر عليها شركات تالون أيضاً)، إلى سخط واسع بين المزارعين. وتشير التقارير إلى أن انخفاض المحصول في موسم 2025/2024 وتأخر المدفوعات قد ساهم في تأجيج الغضب في الريف، وهو الوقود الذي حاول الانقلابيون استغلاله.<sup>28</sup>

#### 3.2 ميناء كوتونو

يعتبر ميناء كوتونو هو المنفذ البحري لدول حبيسة مثل النيجر وبوركينا فاسو، ومصدر دخل ضخم للخزينة. فور توليه السلطة، أعاد تالون العمل ببرنامج التحقق من الواردات (PVI) ومنح عقده لشركته الخاصة Benin Control SA.<sup>26</sup>

- وبالفعل فإن السيطرة على الميناء منحت تالون قدرة على خنق خصومه التجاريين والسياسيين، ومراقبة كل ما يدخل ويخرج من البلاد. إنها أداة هيمنة سياسية بقدر ما هي أداة ربح اقتصادي.

### 3.3 المنطقة الصناعية (GDIZ)

يروج النظام للمنطقة الصناعية في غلو- جيغي كنموذج للتحويل الصناعي وتصنيع القطن محلياً بعلامة "صنع في بنين" المشروع بشراكة مع شركة "Arise IIP".

- أما عن الواقع العمالي فقد كشفت تحقيقات وتقارير نقابية عن ظروف عمل قاسية داخل المصانع، حيث يُجبر العمال على ساعات عمل إضافية قسرية، ويتم إغلاق الأبواب عليهم لمنعهم من المغادرة. هذا النموذج التنموي، الذي يعطي الأولوية لأرباح المستثمرين والتصدير على حساب حقوق العمال، يعكس الطبيعة النيوليبرالية لنظام القطيعة.

### الفصل الرابع: القانون الرقمي

في عصر "القطيعة"، لم يعد القمع يعتمد فقط على السجون التقليدية، بل انتقل إلى الفضاء الرقمي. حيث أصدرت حكومة تالون "القانون الرقمي في 2018، والذي تحول إلى سيف مسلط على رقاب الصحفيين والناشطين.<sup>32</sup>

#### 4.1 المادة 550: تجريم الحقيقة

المادة 550 من القانون الرقمي تجرم المضايقة الإلكترونية ونشر الأخبار الكاذبة. الصيغة الفضفاضة لهذه المادة تسمح للسلطات بتكليف أي نقد على أنه جريمة إلكترونية.

- قضية فيرجيل أهوانسي: صحفي استقصائي نشر تحقيقاً عن إعدامات ميدانية مزعومة من قبل الشرطة. بدلاً من التحقيق في الجريمة، حوكم الصحفي بتهمة "نشر أخبار كاذبة" وحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ.<sup>35</sup>
- قضية ستيف أموسو: ناشط إلكتروني معروف بانتقاده اللاذع للنظام، تم اختطافه من توغو (في عملية غير قانونية) وجلبه للمحاكمة في بنين، حيث حكم عليه بالسجن.<sup>15</sup> هذا يظهر أن ذراع النظام الأمنية طويلة وتتجاوز الحدود الوطنية.

#### 4.2 اعتقالات "تيك توك"

لم يعد القمع يقتصر على النخب السياسية، بل وصل إلى المواطنين العاديين والمؤثرين الشباب.



- قضية "فانتي كوميدي" و"أكوسوا جولوف": (مثال من غانا مقتبس في السياق الإقليمي للمقارنة، لكن في بنين تم اعتقال نشطاء مشابهيين). في بنين، تم اعتقال ناشطين مثل "داميان زينسو ديغبي" بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الوجود الفرنسي أو تسخر من الرئيس.<sup>36</sup>
- الرقابة الذاتية: النتيجة المباشرة لهذه الاعتقالات هي شيوع حالة من الخوف والرقابة الذاتية. لقد مات "المجال العام" البنيني الذي كان يضج بالحوية والنقاشات الحرة في المقاهي والمننديات، ليحل محله صمت مطبق خوفاً من الوشاية الرقمية.

## الفصل الخامس: المشيخة والفودو والعلاقة الجديدة مع الدولة

في مفارقة لافتة لنظام يتبنى دستورياً الحداثة والعلمانية، لجأ تالون إلى إعادة هيكلة السلطة التقليدية والدينية لتعزيز شرعيته المتأكلة.

### 5.1 قانون المشيخة:

في مارس 2025، أقرت بنين قانوناً جديداً يعترف رسمياً بـ 16 مملكة، و80 مشيخة عليا، و10 مشيخات عرقية.<sup>37</sup>

- القراءة الأنثروبولوجية: هذا القانون ليس مجرد تنظيم إداري، بل هو عملية تدجين للسلطة التقليدية. تاريخياً، كان ملوك "أبومي" وزعماء "الباريبا" في الشمال يتمتعون بشرعية تاريخية وروحية مستقلة عن الدولة. عبر تحديدهم بقانون، ورواتب، وامتيازات ممنوحة من الدولة، يحولهم تالون إلى موظفين تابعين للجمهورية.
- الهدف السياسي: ضمان ولاء الكتل التصويتية التي يسيطر عليها هؤلاء الزعماء في انتخابات 2026. أي ملك يعارض القطيعة قد يجد نفسه غير معترف به قانونياً، مما يجرده من سلطته.<sup>38</sup>

### 5.2 دبلوماسية الفودو

بنين هي مهد ديانة "الفودو". وقد أولى تالون اهتماماً استثنائياً بمهرجان الفودو السنوي في أويداه.<sup>39</sup>

- الاستخدام السياسي: يسعى تالون لتقديم نفسه كحامي للتراث الأفريقي الأصيل، في مواجهة الانتقادات التي تصفه بأنه غربي الهوى أو عميل لفرنسا. المهرجان أصبح منصة استعراضية للقوة الناعمة، ومحاولة لربط شرعية الرئيس بجذور روحية عميقة، رغم أن سياساته الاقتصادية قد تؤثر بالسلب على الفئات الاجتماعية التي تمارس هذه الطقوس.



## الفصل السادس: المعضلة الأمنية والجيوسياسية

لا يمكن فصل الأزمة الداخلية عن السياق الإقليمي المتفجر. يمكن أن تعتبر جيوسياً أن بنين اليوم محاطة بحزام من النار.

### 6.1 الحركات الجهادية

تواجه محافظات الشمال (أتاكورا وأليوري) هجمات متصاعدة من قبل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين".

- **الحل الأمني:** الاعتماد المفرط على الحل العسكري كعملية ميرادور، دون معالجة جذور التهميش في الشمال أدى إلى نتائج عكسية. السكان المحليون، الذين يعانون من فقر مدقع ومن انتهاكات الجيش أحياناً، أصبحوا بيئة خصبة للتجنيد.<sup>41</sup>
- **الانقسام الإثني:** الجهاديون يلعبون على وتر مظالم إثنية الفولاني والرعاة ضد المزارعين المستقرين. محاولة الانقلاب بقيادة تيغري \_ الذي قاتل هناك \_ تعكس قناعة جزء من الجيش بأن القيادة السياسية لا تفهم طبيعة هذه الحرب.

### 6.2 النيجر والأزمة الوجودية

العلاقات مع النيجر (تحت حكم المجلس العسكري) وصلت للحضيض. النزاع حول تصدير النفط النيجري عبر أنبوب يصب في ميناء كوتونو تحول إلى أداة ضغط متبادلة.<sup>29</sup> تتهم النيجر بنين بايواء قواعد فرنسية لتدريب معارضين، بينما ترى بنين في النيجر مصدراً للتهديد الوجودي وتصدير الإرهاب.

### 6.3 الدور الفرنسي والإسرائيلي

تظل بنين، إلى جانب ساحل العاج، الحليف الأوثق لفرنسا في المنطقة بعد خسارة باريس للساحل. هناك تقارير متزايدة عن تعاون أمني واستخباراتي وثيق مع فرنسا، وحتى حديث عن تعاون تقني مع إسرائيل في مجال المراقبة.<sup>43</sup> هذا الاصطفاف يجعل نظام تالون هدفاً مثالياً للخطاب الشعبي المناهض للإمبريالية الذي يكتسح المنطقة، وهو ما حاول الانقلابيون استثماره.

### الخاتمة:

في ضوء التحليل السابق، يمكن القول إن بنين تقف على مفترق طرق تاريخي. فالنموذج الديمقراطي لعام 1990 قد انتهى فعلياً، وتم استبداله بنظام هجين يجمع بين "السلطوية

التحديثية" (على غرار كاغامي في رواندا) والزبائنية التقليدية (شبكة المصالح التي تخدم الحاكم).

ومع القضاء على المنافسين الرئيسيين (بوكو، هوميكي، مادوغو، أيفو)، يبدو الطريق ممهداً لتالون لفرض خليفته أو تعديل الدستور 2026 للبقاء. لكن هذا الاستقرار القسري هش للغاية.

والجيش، رغم تطهيره، يظل المؤسسة الوحيدة القادرة على قلب الطاولة. فشل انقلاب ديسمبر لا يعني نهاية الطموحات العسكرية، بل قد يدفع الضباط الساخطين لتنظيم صفوفهم بشكل أفضل في المرة القادمة، خاصة إذا استمر التدهور الأمني في الشمال.

أما قشرة الصمت التي يفرضها القانون الرقمي، فقد تجعل الشارع البنيني يغلي بغضب مكتوم بسبب غلاء المعيشة (ارتفاع أسعار الذرة والوقود).<sup>44</sup> هذا الغضب قد ينفجر في شكل انتفاضة شعبية عفوية لا قيادة لها، وهو السيناريو الذي يخشاه النظام أكثر من الانقلابات العسكرية.

بنين اليوم ليست "الحي اللاتيني" لأفريقيا، بل هي مختبر لنموذج جديد من الحكم في غرب أفريقيا: نموذج يراهن على أن الخبز (أو وعود التنمية) يمكن أن يغني عن الحرية. لكن التاريخ يعلمنا أن هذه المقايضة نادراً ما تدوم طويلاً في أرض الأجداد والملوك والمحاربين.

لذا فالوضع أقرب إلى بيئة خصبة للحركات الجهادية الإسلامية في ضوء اعتيادها تبني مظالم السكان المحليين في غرب أفريقيا (خاصة الحركات المرتبطة بتنظيم القاعدة).

وفي حالة بنين قد تتبني تلك الحركات مظالم الطبقات العاملة من العمال والمزارعين مع احتمال لجوء بعض السياسيين الذين قد سُد في وجههم سبل التغيير أو المشاركة السياسية الفاعلة إلى التعامل مع تلك الحركات كأدوات ضرورية لإضعاف النظام المسيطر بشدة على مفاصل الدولة.

## مسارات تحوّل السلطة في بنين: قراءة استشرافية للمآلات المحتملة (2026- 2030)

السيناريو الأول: استدامة نظام "الدولة-الشركة القابضة" (ترسيخ الأمر الواقع)

➤ احتمالية التحقق: 55%

يُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى المنظور. يستند هذا التوقع إلى نجاح الرئيس تالون في تفكيك مراكز القوى المنافسة، والجمع بين السيطرة الاقتصادية (القطن والميناء) والحماية الإقليمية (التدخل النيجيري).

➤ آلية التحقق: يتم توظيف "قانون المشيخة" لضمان الولاء في الأرياف، بينما تتكفل القبضة الأمنية والقوانين الرقمية بتحديد المعارضة الحضرية. يتم هندسة انتقال السلطة في 2026، سواء بالتمديد أو عبر خليفة مختار بعناية، بما يضمن استمرار مصالح النخبة الاقتصادية الحاكمة دون تغيير جوهري في بنية النظام.

السيناريو الثاني: "تحالف الإقصاء" (الفوضى الهجينة)

➤ احتمالية التحقق: 30%

يمثل هذا السيناريو التهديد البنيوي الأخطر، وينتج عن حالة "الانسداد السياسي" التام. نظراً لإغلاق كافة قنوات المشاركة السياسية وسجن الرموز (مثل بوكو وهوميكي)، قد تتحول المعارضة من العمل السياسي إلى العمل التخريبي.

➤ آلية التحقق: تلجأ النخب السياسية المقصية، التي فقدت مصالحها، إلى توفير غطاء أو دعم غير مباشر للجماعات المسلحة في الشمال، ليس بدافع أيديولوجي، بل كأداة ضغط لإنهاء النظام في المركز. يؤدي ذلك إلى تآكل سيادة الدولة في الأطراف الشمالية، وتحول الصراع السياسي إلى نزاع أهلي مركب يهدد وحدة البلاد.

السيناريو الثالث: عدوى الساحل (عودة السلطة العسكرية)

➤ احتمالية التحقق: 15%

رغم خطورة محاولة ديسمبر 2025، إلا أن احتمالية تكرارها بنجاح تراجعت مؤقتاً.

➤ آلية التحقق: يعتمد هذا السيناريو على حدوث انهيار أمني مفاجئ في الشمال يوقع خسائر كبيرة في صفوف الجيش، متزامناً مع غليان شعبي في الجنوب بسبب تكلفة المعيشة. في هذه

الحالة، قد يتحرك "الضباط الميدانيون" مرة أخرى مستفيدين من السخط العام. لكن حملات التطهير الأخيرة داخل الجيش، واليقظة الأمنية المفرطة، تجعل فرص نجاح هذا السيناريو أقل مقارنة بالسيناريوهات الأخرى في الوقت الراهن.

